الفنون الشعبيّة في الأردن
"على ضوء مسابقة الفنون الشعبية الأردنية 2015"

د. باسم الزعبي*

"لم يكن الفن في يوم من الأيام إلا جزءًا من الكبرياء القومي عند كل شعب، وأساسًا من أسس الحضارة التي عرفها بنو الإنسان على مر القرون" الحسين بن طلال

بدأ تعرّفي على فرق الفنون الشعبيّة في الأردن من بدايّة تعييني رئيسًا لقسم الهيئات الثقافيّة حديث النشأة بوزارة الثقافة سنة 1991. وكوني ابن أشهر منطقة في الأردن بتقديم الفنون الشعبيّة، وقد رفدت الساحة الفنيّة بالعديد من الفرق التي مثّلت التراث الشعبيّ الأردنيّ في العديد من المحافل الدوليّة، ولأنني نشأت وترعرعت على إيقاع أقدام الشباب في دبكاتهم، والمواويل والهجيني وعلى عزف الناي والمجوز التي كان يتردّد صداها عند تخوم القرية، ولأنني، وأثناء دراستي في روسيا، اطلعت على تجارب رائدة في الاعتناء بالتراث الشعبيّ وتطويره، ولأنني ترأست القسم المعنيّ بفرق الفنون الشعبيّة، فقد أوليت اهتمامًا بتلك الفرق، وتقدّمت بالمبادرات التي من شأنها دعم هذه الفرق وتطويرها. وقد كان منطلقي في ذلك هو إدراكي لأهميّة الفنون الشعبيّة، بصفتها مكونًا أساسيًا من ثقافة الأمة ولأنها أقرب إلى الوجدان الشعبي في حمل رسالة الأمة الثقافية.

التراث بين التحنيط والتطوير

ومن هذه المبادرات عقد ورشة عمل ضمّت مسؤولي الفرق المسجّلة في الوزارة في حينه، وعدد من الباحثين في التراث الشعبي، وكان ذلك سنة 1993، في مسرح أسامة المشيني في مبني الوزارة القديم، جرى الحوار فيها حول الفن الشعبيّ وتطويره، وقد كشفت تلك الورشة عن مستويين في فهم هذه القضيّة : المستوى الأول، يتعامل مع التراث بوصفه معطى ثابتًا، لا يتغيّر، ولا يجوز إحداث تغيير فيه، والمستوى الثاني، يستوعب التراث من خلال منظور علمي على أنه جزء من المنتج الثقافي لأيّ شعب، وهو يعبر عن شكل معيّن من العلاقات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، وعن درجة من التواصل الثقافيّ مع الشعوب الأخرى، وبالتالي فهو متطوّر من حيث رفده بمواد وعناصر جديدة. وهم لا ينكرون ضرورة الحفاظ على عناصر التراث الأساسيّة وهوّيته العامّة أثناء عمليّة التطوير.

كان مؤيدو المستوى الأول هم أعضاء الفرق، وهم غالبًا ممن يطلق عليهم" حَمَلة التراث"، ولا يهتمّون كثيرًا بالدراسات النظريّة، ويعتقدون أنّ الإخلاص للتراث يكون بالحفاظ عليه كما هو، كما تلقوه من آبائهم وأجدادهم، ولأنّهم ليسوا باحثين نظريّين وعمليّين، فقد غاب عنهم أنّ المادّة التراثيّة التي يتعاملون معها ليست محنّطة تمامًا، وأنّ التراث الشعبيّ، كأيّ موضوع حيّ، لا يمكنه إلا أن يخضع للتأثير، فإذا ما صحّ أنّنا ما زلنا نتغنّى بالفرس والقهوة والسيف، التي تنتمي إلى حقبة زمنيّة بعيدة نسبيًا، إلا أنّنا نتغنّى، أيضا، بالسيّارة والبارودة، وكأس الشاي، الأحدث نسبيًا أيضًا، ومثلها العديد من القضايا والموضوعات التي أصبحت جزءًا من التراث. وللأسف؛ فقد مرّ على الوزارة مسؤولون إمّا أنّهم لم يكونوا معنيّين بالموضوع أصلاً، أو أنّهم كانوا يحملون نظرات قاصرة عن التراث مما أشرنا إليه، وكان من شأن ذلك إعاقة تطوير العمل في هذا المجال، وللتأكيد على ذلك، أشير إلى قضيّتين مهمّتين في هذا المجال: تعثر تطوير الفرقة الوطنية للفنون الشعبيّة، وغياب قسم الفنون الشعبيّة من سنة 1990 حتى سنة 2010 وهي السنة التي أنشئت فيها مديريّة التراث.

الفرقة الوطنيّة للفنون الشعبية

تأسّست الفرقة سنة 1966، أي مع بداية إنشاء دائرة الثقافة والفنون باسم فرقة الفنون الشعبيّة، وكانت تعنى بإحياء التراث الشعبيّ، وبخاصة الدبكات الجماعيّة، وتطويرها. وقد ضمّت خمسة وعشرين شابًا وشابّة، وقد أعيد بناء هذه الفرقة سنة 1988 تحت اسم الفرقة القوميّة للفنون الشعبيّة (ارتبط الاسم بالمنحى القومي

* قاص وكاتب أردني

الذي برز في نظام تنظيم الوزارة رقم 15 لسنة 1988 الذي سميت فيه الوزارة بوزارة الثقافة والتراث القومي)، وقد أشرف عليها مدرّبون من الأردن ومن خارجه، وقد كان أحد مدربي الفرقة الفنان عبد الحليم كراكلا لفترة ليست طويلة، وقد جرى إعادة تشكيل الفرقة عدة مرات، وكانت تتوقّف أحيانًا، وكان أن أعيد تسميتها بالفرقة الوطنيّة الأردنيّة للفنون الشعبيّة سنة 1990، مع صدور نظام تنظيم وإدارة وزارة الثقافة رقم 5 لسنة 1990، حيث تغير اسم الوزارة إلى وزارة الثقافة.

تميّزت الفرقة الوطنيّة للفنون الشعبيّة أولاً بوجود أعضاء محترفين، يتقاضون مكافأة لقاء عملهم في الفرقة، ويتلقّون تدريبات منتظمة على يد مدرب محترف، وتتمتّع الفرقة بدعم مادّي من الوزارة؛ إذ كانت الوزارة ترصد لها مخصّصات ثابتة سنويًا في موازنتها، وتوفّر الخدمات اللوجستيّة لها، وأماكن التدريب. كما أنّها تمتّعت بميزة إضافيّة هي وجودها في عمّان العاصمة، الذي سمح لأصحاب المواهب من الشباب من كلا الجنسين الالتحاق بها، ولذلك كانت تحظى بأولويّة المشاركة وتمثيل الأردن في المحافل الدوليّة.

وقد مرّت مسيرة الفرقة الوطنيّة الأردنيّة بمسار متعرّج، بين صعود وهبوط ورتابة، وهي الآن متوقفة منذ حوالي السنتين. وأظنّ أنّ من أهمّ عوامل التذبذب في مسيرة الفرقة الوطنيّة، ما يأتي:

1- تدني الدعم المادّي للفرقة، الذي انعكس سلبًا على حافزيّة أعضائها لتحسين أدائهم. ويتصل بهذا الجانب إهمال الفرقة وعدم إدارك أهميّة وجودها.

2- الفساد الإداري الذي كانت تعاني منه الفرقة، منها غياب الرقابة الإداريّة، تعيين عدد كبير على كادر الفرقة، مما كان يسبب استنزاف مخصصاتها في غير اتجاه تحفيز أعضائها وتطوير قدراتهم. (أثناء تحقيق لجنة خاصّة بوضع الفرقة عام 2007 وجد 24 موظّفًا في وظائف وهميّة، يتقاضون مكافآت من مخصّصات الفرقة، إذ إنّ العمل في الفرقة يستند إلى نظام اللوازم، مادة شراء الخدمات العلميّة والفنيّة، وكانت هذه المادة منفذًا للتعيينات دون الخضوع لنظام الخدمة المدنية).

3- البيروقراطيّة الإداريّة؛ إذ كان يكلّف، أحيانًا، للإشراف على إدارة الفرقة موظفون محاسيب، لما تتمتّع به الفرقة من فرص سفر إلى دول العالم، وغالبًا لم تكن تمتلك هذه الفئة من الموظفين رؤيّة بتطوير الفرقة. وقد تحوّلت الفرقة إلى فرقة

استعراضيّة في المناسبات والدعوات الرسميّة.

٤-غياب الكوادر الفنيّة المتخصّصة من باحثين في التراث، ومصممي رقصات ولوحات فنيّة، وملحنين، ومدرّبين، وشعراء، وموسيقيّين شعبيّين. وكثيرًا ما نبّهنا إلى ضرورة توفير هذه الكوادر من خلال ابتعاث عدد من الشباب لدراسة هذه التخصّصات في الدول التي تمتلك معاهد عليا لتدريس هذه التخصصات مثل مصر، وروسيا، والصين، وغيرها. وحتى هذه اللحظة لم يتمّ الانتباه لهذه المشكلة، ولم يتمّ إيجاد حلّ لها، وقد ظلّت الفرقة تعتمد على أصحاب المواهب من أعضائها، فتوكل إليهم مهمّة تصميم الرقصات والتدريب عليها.

فرقة عالية للفنون الشعبيّة

وقد تزامن وجود الفرقة الوطنيّة للفنون الشعبيّة مع وجود فرقة وطنيّة أخرى في المستوى الاحترافي نفسه، وهي فرقة عالية للفنون الشعبيّة (فرقة الملكيّة الأردنيّة فيما بعد)، وقد تبنّت هذه الفرقةَ الخطوطُ الجويّة الملكيّة الأردنيّة حتى عام 1996، وكانت تجوب العالم مقدّمة الفلكلور الأردني في إطار الترويج السياحيّ للأردن، الذي كان جزءًا من مهام الملكيّة الأردنيّة، على غرار العديد من شركات الطيران في العالم.

فرقة هيل للثقافة والفنون

تعدّ هذه الفرقة من النماذج المتميّزة بين فرق الفنون الشعبيّة التي استوعبت مسألة التعامل مع التراث، ونقله من الساحات إلى المسرح، واستيعاب التخصصات الأكاديميّة، والإمكانات الإبداعية. أسّستها الدكتورة سهير ممدوح التل، ويبرز هنا أهميّة الدعم الرسمي للحالات الإبداعيّة، إذ حظيت هذه الفرقة بدعم جلالة الملك عبد الله الثاني، وأسّست بتوجيه منه سنة 2004. هذه الفرقة تقدّم لوحات استعراضيّة راقصة مستوحاة من الفلكلور الأردنيّ، وتحرص على التنويع المستمرّ والتطوير الشامل للموروث بالكلمة والإيقاع والحركة والملابس. ونلفت الانتباه هنا إلى أهميّة وجود قيادة فنيّة للفرقة تتمتّع بخبرة كافية ومهارة ومعرفة وتخصص، حيث تشرف على تصميم الرقصات فيها وإخراج اللوحات مسرحيًا الفنانة سهير التل، وتعاونت الفرقة مع الشاعر الراحل حبيب الزيودي الذي كتب جميع أعمالها،واستعانت بموسيقيين معروفين أكاديميين مثل د. أيمن عبد الله، ود. إيميل حداد، و د. هيثم سكريّة، لتقديم

الألحان لأغاني الفرقة.تميزت الفرقة على صعيد استخدام الملابس بتصميمات وألوان جذّابة مستمدّة من التراث الشعبيّ الأردنيّ، الذي جعلته ملائمًا للعرض المسرحي ومريحًا للراقصين، ومبهجًا للمتلقي. وبذلك قدّمت نموذجًا عمليًا وإبداعيًا لكيفيّة التعامل مع التراث وفهم عمليّة تطويره، وآليات التطوير، دون تغريب التراث.

قدمت الفرقة خلال عشر سنوات من عمرها عددًا من" المغاني" وهي عروض فنيّة تتمحور حول موضوع واحد، منها أوبريتات: الشمس والغار، وأردن الشومات، ومغاني: فرسان التغيير، وشباب الوطن، وإربد.. حكاية القمح والمهابيش، وموعدنا الشمس، وقدمت عددًا من الأغاني الوطنيّة ضمن رؤيّة خاصّة ومنتقاة ومدروسة لفنانين أردنيين، منهم عمر العبدلات، ومتعب السقار، وبشار السرحان، وديانا كرزون، واللوزيّان، وسميرة العسلي، ومن تلك الأغاني: هيلي يا هيلي، يا بيرقنا العالي، أردنيين وما ننضام، يا الأردنيّة، أردن الشومات، مهيوب يا ها الوطن، علّو رايتنا، عساك دايم.

مهرجان السامر والدبكة الأردنيّة 1981

كانت المحاولة الأولى لتجميع فرقة الفنون الشعبيّة، التي كان قد تشكّل بعضها على شكل فرق شبابيّة خرجت من رحم الأحياء الشعبيّة، وبعضها تشكّل في إطار مراكز الشباب التابعة لمؤسسة رعاية

الشباب، في حينة، وحّدت لباسها، وحملت لواء تقديم التراث الشعبي بأبهى صوره. نظّم هذا المهرجان وزارة الثقافة والشباب نهايّة عام 1981 على مسرح قصر الثقافة، برعاية الملكة نور الحسين، واستمدّ المهرجان رؤيته من مقولة الراحل الملك الحسين بن طلال: "إنّ الفن لم يكن في يوم من الأيام إلا جزءًا من الكبرياء القومي عند كلّ شعب، وأساسًا من أسس الحضارة التي عرفها بنو الإنسان على مرّ القرون". أشرف على المهرجان فنيًا رئيس قسم الفنون الشعبيّة في حينه الكاتب والباحث في التراث الشعبي محمود الزيودي، وشارك فيه تسع فرق، هي من السلط (فرقة بترا للفنون الشعبيّة بالتعاون مع مركز شابات السلط. قدّمت الصحجة والدبكة)، ومن الحسينية (فرقة شباب الحويطات، قدمت السامر البدوي)، ومن الكرك (فرقة شباب وشابات الكرك. قدمت السامر، والأغاني)، ومن البادية الوسطى (فرقة شباب بني صخر. قدمت السامر والحويشي)، ومن إربد (فرقة مركز شباب وشابات إربد. قدمت الدبكة- حبل مودّع، والهجيني)، ومن معان (فرقة مركز شباب معان. قدمت الجوفية)، ومن العقبة (نادي العقبة ومركز شباب العقبة. قدمت رقصة الرفيحي)، ومن الرمثا (فرقة مركز شباب الرمثا، قدمت الدبكة).

لقد حقّق ذلك المهرجان الذي أقيمت منه دورة واحدة، مجموعة من الأهداف تمثلت في تشجيع الشباب على تشكيل الفرق الشعبية التي تحظى بالتدريب المتواصل، والمظهر الموحّد، واللياقة البدنيّة، والأصوات صاحبة الموهبة، واستخدام الآلات الموسيقيّة الشعبية (الشبابة، الربابة، الإيقاعات والطبول، السمسميّة، العود، المجوز)، واستخدام التقنيات الصوتيّة، والتطويع لتقديم العروض المسرحيّة، وقد استمرّت بعض هذه الفرق في نشاطها، ولما تجاوزت أعمار أعضائها السن التي تسمح لهم بالاستمرار في عضويّة مراكز الشباب (كانت لغاية سن السادسة عشرة)، فقد لجأوا لاحقًا، ولأوّل مرة، إلى تسجيل فرقهم وفق قانون الجمعيات في إطار وزارة الثقافة، منها فرق الفنون الشعبيّة في كل من السلط، ومعان، والرمثا، حتى بداية التسعينيات من القرن الماضي، وبعد تلك المرحلة انتشرت الفرق في مناطق المملكة كافة.

مهرجان العقبة للفنون الشعبية (١٩٩٦-١٩٩٧)

وفي إطار المحاولات لتطوير فرق الفنون الشعبيّة، كنا قد تقدمنا بمقترح إقامة مهرجان لفرق الفنون الشعبيّة في المملكة في مدينة العقبة، على أن يكون على شكل مسابقة وتصفيات تتيح المشاركة للفرق المتميزة فقط. وقد أقيمت الدورة الأولى من المهرجان عام ١٩٩٦، والثانية سنة ١٩٩٧. نجح المهرجان نجاحًا باهرًا في تحقيق أهدافه، إذ دفع الفرق على تطوير أدائها بروح من التنافسيّة، وحدث تفاعل وتواصل بين الفرق، وتعرّف كل منهم خبرات الآخر، خاصّة أنّه جرى استقدام فرق عربيّة من مصر وفلسطين وسوريا. وحظيت حفلات المهرجان بحضور شعبي منقطع النظير، وكان أحد أهداف المهرجان هو تشجيع السياحة الشعبيّة في مدينة العقبة، وتزايدت أعداد الفرق الشعبيّة المسجلة في الوزارة، وزاد الاهتمام بالفنون الشعبية. توقّف المهرجان بعد دورته الثانية، بسبب الإهمال أيضا، وغياب الاستراتيجيّة الثقافيّة، وبعد حوالي العشرين عامًا، ها هي فكرة إقامة مسابقة لفرق الفنون الشعبيّة تعود من جديد.

مسابقة فرق الفنون الشعبيّة ٢٠١٥

لعل الهاجس الذي حفّز وزارة الثقافة على إقامة مسابقة لفرق الفنون الشعبيّة المسجلة لديها هو مستوى تمثيل التراث الأردني في دول العالم ضمن المشاركات في الأسابيع الثقافيّة أو المهرجانات الفلكلورية. وبسبب تعدّد الفرق المسجّلة بمثابة فرق أهليّة تطوعيّة، غير محترفة، وتنافسها للمشاركة الخارجيّة، ولتفاوت المستوى الفني للفرق وأهليتها لتمثيل التراث الشعبيّ الأردنيّ أمام شعوب العالم، فقد ارتأت الوزارة إقامة مسابقة للفرق تستطيع من خلالها حفزها لتطوير ذاتها، والبحث في التراث، وإحيائه، والتفاعل وتبادل الخبرات فيما بينها، والوصول إلى تمثيل راق وحقيقي للتراث الشعبيّ الأردنيّ، فضلا عن إتاحة المجال أمام الجمهور الأردني لمشاهدة أفضل فرق الفنون الشعبية.

تأهّل للمشاركة في هذه المسابقة خمس عشرة فرقة من بين حوالي أربعين فرقة مسجلة في الوزارة. صُمّمت المسابقة على أن تجرى التصفية ضمن جولات ثلاثة، يتأهّل في الجولة الأولى عشر فرق، وفي الثانيّة ست فرق، وفي الثالثة ثلاث فرق. فرق. وشكّلت لهذه الغاية لجنة تنظيميّة من كبار موظفي الوزارة برئاسة مساعد الأمين العام للشؤون

الثقافيّة وعضويّة مديري التراث والهيئات الثقافيّة والمسرح وثقافة المحافظات، ولجنة تحكيم من أربعة مختصين في التراث والموسيقى وتصميم الرقصات (الكوريوغراف) والملابس.

قدّمت الفرق المشاركة أفضل ما لديها، رغم وجود تفاوت في الخبرات ومستوى الأداء بين الفرق، وعندما لاحظت اللجنة التنظيميّة، بعد الجولة الأولى، وجود ضعف في الخبرات الفنيّة عند الفرق المشاركة في تقديم العروض على المسرح، قرّرت تنظيم اجتماع للمديرين الفنيين للفرق بحضور أعضاء اللجنتين التنظيميّة والتحكيم لتقديم توجيهات على ضوء ملاحظاتهم على العروض الأولى من أجل تطوير العروض، وتجويدها، كما قرّرت اللجنة أن يبدي أعضاء لجنة التحكيم واللجنة التنظيميّة ملاحظات على عروض الفرق مباشرة بعد انتهاء عرض كل فرقة في الجولة الثانية. هذان القراران كان لهما دور كبير في تحسين أداء الفرق في الجولتين الثانية والثالثة. فلم تعد الفرق تهتم فقط بتقديم رقصاتها وأغانيها كما تؤدي في الاحتفالات الشعبيّة في الساحات، بل صار هناك اهتمام بمستلزمات العرض المسرحي من ديكورات وإكسسوارات من التراث الشعبي، تثري المشهد البصري، وتعرّف بالكثير من مفردات التراث، وزارد الاهتمام باللّباس، من ناحية التنويع والتشكيل فيه، وبعض الفرق استطاعت تصميم ألبسة خاصّة بالفرقة ملائمة للعرض المسرحي، ومستوحاة من التراث (السلط، والعقبة نموذجا)، ولجأت بعض الفرق إلى تقديم استعراض مسرحي راقص، يتضمن سيناريوهات ولوحات عن عدد من الطقوس الشعبيّة في العمل والحياة والفرح والعادات المصاحبة لها، بما يتطلّب ذلك من تطوير الخبرات في استخدام أدوات العرض المسرحي، من فكرة العرض، والأداء التمثيلي، والديكورات، والاكسسوارات، والسينوغرافيا، (فرق الرمثا والعقبة نموذجًا). ومن أبرز الأفكار اللافتة في المسابقة هي فكرة وعرض فرقة المهابيش التي استطاعت تطويع أداة شعبية (المهباش) تستخدم لطحن القهوة، للأداء الإيقاعي المسرحي، وهي فكرة متقدمة، لكنّها ما زالت بحاجة إلى تطوير كبير.

تحديات فرق الفنون الشعبيّة الأردنية

أولا: لأنّ الفنون الشعبيّة لم تكن في يوم الأيام مقتصرة على الرجال دون النساء، فإنّ التحدي الأكبر أمام الفرق هو دمج العنصر النسائي حتى تكتمل صورة الفنّ الشعبيّ، ولا تبقى منقوصة. نحن ندرك صعوبة تذليل هذا التحدي عند أغلب الفرق، بسبب من التقاليد الاجتماعيّة المحافظة، إلا أنّ هناك بعض التقدم في هذا المجال، إذ أحدثت بعض الفرق خروقات في هذا المجال رغم أنّها قادمة من بيئات محافظة.

ثانيا: جميع الفرق هي من أفراد يمثّلون حملة التراث، وهم أفضل من يؤدي أشكال الفنّ الشعبيّ المتنوّعة (غناء ورقص)، إلا أنّ تطوّر عروض الفرق لتصبح عروضًا استعراضيّة مسرحيّة، يحتاج إلى توافر مختصين في تصميم الرقصات والملابس وملحنين، ومدربين، وغيرها، وإدارت لديها معرفة بالتراث، وتمتلك آليات تطويره، ورؤيّة في التعامل معه.

ثالثا: فضلاً عن أهميّة الفنون الشعبيّة في إبراز الوجه الحضاري لأيّ أمّة، وتأكيد هويّتها وتميّزها، فإنّ الفنون الشعبيّة تعدّ جزءًا من الصناعات الثقافيّة المنتجة، فعروضها تحظى بإقبال كبير سواء من السياح الأجانب، أو حتى من المواطنين؛ لما لها من جاذبيّة خاصّة في الأجواء الاحتفاليّة، وهي تفتقر للدعم المادّيّ الحقيقيّ، سواء الحكوميّ أم الأهليّ، وتفتقر إلى الاستثمار في هذا المجال. ولعل خطوة وزارة الثقافة في إقامة مسابقة فرق الفنون الشعبيّة وإعادة إحياء مهرجان الفنون الشعبيّة، سيكون خطوة في الاتجاه الصحيح.